

Distr.: General  
16 July 2020  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البندان 3 و5 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

## أهمية وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية

تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-09578(A)



\* 2 0 0 9 5 7 8 \*

## المحتويات

الصفحة		
3	.....	أولاً - مقدمة
3	.....	ثانياً - تأكيد الحق في التنمية
6	.....	ثالثاً - أهداف التنمية المستدامة والحق في التنمية
8	.....	رابعاً - البيئة الراهنة للتنمية البشرية
8	.....	ألف - الفقر المدقع
9	.....	باء - الجوع والأمن الغذائي والصحة والتغذية
10	.....	جيم - الماء والصرف الصحي
10	.....	دال - الطاقة
10	.....	هاء - الدخل والثروة
11	.....	واو - الفوارق بين الأجيال وبين الجنسين وبين المناطق الحضرية والريفية وغيرها من الفوارق
12	.....	زاي - إمكانية الوصول والاستحقاقات والفرص
13	.....	حاء - أوجه عدم المساواة الجديدة: التعليم العالي والفجوة الرقمية
14	.....	طاء - الاحترار العالمي وتغير المناخ والتنوع البيولوجي
15	.....	ياء - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة
16	.....	خامساً - الماضي قُدماً بشأن الحق في التنمية
16	.....	ألف - تأييد وضع صك ملزم قانوناً
17	.....	باء - معارضة وضع صك ملزم قانوناً
18	.....	جيم - التقدم المحرز في وضع صك ملزم قانوناً
18	.....	سادساً - القيمة المضافة لوضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية
22	.....	سابعاً - الاستنتاجات

## أولاً - مقدمة

1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/39، أن يبدأ الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، في دورته العشرين، مناقشة وضع مشروع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية عن طريق عملية مشاركة قائمة على التعاون، بما في ذلك بشأن مضمون الصك المقبل ونطاقه. وقرر المجلس أيضاً أن يعد رئيس - مقرر الفريق العامل مشروع صك ملزم قانوناً على أساس المناقشات التي ستُجرى خلال الدورة العشرين للفريق العامل وما يوجد من مواد من دورات الفريق العامل السابقة، لكي يشكل أساساً لمفاوضات موضوعية بشأن مشروع صك ملزم قانوناً، ابتداءً من دورته الحادية والعشرين. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أن تعد، مع مراعاة آراء الدول الأعضاء، تقريراً قائماً على البحث بشأن أهمية وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، وأن تقدم التقرير إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين.

2- وكانت ولاية إعداد هذا التقرير محددة حصراً بأهمية وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. أما المسائل من قبيل مضمون هذا الصك الملزم قانوناً ونطاقه ونوعه وهيكله وترتيباته المؤسسية وإجراءات الامتثال له فيجري النظر فيها في عملية موازية يقوم بها الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وعليه، فهي غير مشمولة بهذا التقرير.

3- وأبلغت اللجنة الاستشارية، في دورتها الثانية والعشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من 18 إلى 22 شباط/فبراير 2019، بطلب إعداد التقرير. واستجابةً لذلك، أنشأت فريق صياغة يضم حالياً لزهاري بوزيد، وميلينا كوستاس تراسكاساس، وإيون دياكونو، ولودوفيك هينيبيل (رئيساً)، وسينشغ ليو، وأجاي ماهوترا (مقرراً)، وإليزابيث سالمون، وشيخ تيديان تيام.

4- وعممت أمانة اللجنة الاستشارية مذكرتين شفويتين في 21 شباط/فبراير 2019 و17 أيار/مايو 2019، تلتبس فيهما مساهمات من الجهات صاحبة المصلحة لإعداد هذا التقرير بما يتماشى مع ولايتها. ووردت تسعة ردود على المذكرتين الشفويتين<sup>(1)</sup>. وقُدمت أيضاً مساهمات من المشاركين في اجتماعي اللجنة الاستشارية المعقودين في جنيف في 23 تموز/يوليه 2019 و19 شباط/فبراير 2020، اللذين نوقش فيهما، على التوالي، المشروعان الأول والثاني من هذا التقرير<sup>(2)</sup>.

## ثانياً - تأكيد الحق في التنمية

5- اعترفت لجنة حقوق الإنسان للمرة الأولى صراحةً، في قرارها 4 (د-33) الذي اعتمده في عام 1977، بالحق في التنمية بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، وأوصت بإجراء دراسة عن الأبعاد الدولية لهذا الحق.

6- وكان الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي اعتمد في عام 1981، من أول المواثيق التي تناولت الحق في التنمية على صعيد إقليمي. وجاء في المادة 22 منه أن لكل الشعوب الحق في

(1) وردت ردود من أربع دول أعضاء (سويسرا، والعراق، وليختشتاين، والمكسيك) ومن الاتحاد الأوروبي وأربع منظمات غير حكومية (جمعية الحق، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، والرابطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية).

(2) أدلى ببيانات بشأن المشروع الأول بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)؛ والصين؛ وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) باسم حركة عدم الانحياز؛ وكوبا؛ وكذلك رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية. وأدلى ببيانات بشأن المشروع الثاني الاتحاد الروسي؛ وأذربيجان، بصفتها رئيسة فرع جنيف لحركة عدم الانحياز؛ وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) باسم حركة عدم الانحياز؛ وكوبا؛ ومصر؛ وناميبيا؛ والهند؛ وكذلك الاتحاد الأوروبي ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين.

تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن من واجب الدول بصورة منفردة أو بالتعاون مع الآخرين ضمان ممارسة حق التنمية.

7- وكان الإعلان المتعلق بالحق في التنمية، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها 128/41، تطوراً رائداً. وأكدت الجمعية في الإعلان أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان وجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً (المادة 1(1)). ولا حظت الجمعية أيضاً أن هذا الحق ينطوي على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثروتها ومواردها الطبيعية (المادة 1(2)). وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت أن من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية (المادة 3(3)). وأخيراً، تجعل من الناس محوراً لعملية التنمية إذ تلاحظ أن من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرّة والمهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (المادة 2(3)).

8- وفي عام 1987، استشرّف تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" مفهوم التنمية المستدامة. ولوحظ في التقرير أن من الضروري لجعل التنمية مستدامة ضمان تلبيتها احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها<sup>(3)</sup>. ونظرت اللجنة إلى التنمية وحماية البيئة، في التقرير، من منظور الاحتياجات، ولا سيما الاحتياجات الإنمائية لفقراء العالم، مع تسليط الضوء على مفهوم الإنصاف بين الأجيال.

9- وفي عام 1990، عقدت لجنة حقوق الإنسان المشاورة العالمية بشأن الحق في التنمية بوصفه حقاً من حقوق الإنسان. وقُدمت خلال المشاورات اقتراحات، منها أن تقوم الأمم المتحدة بوضع واعتماد اتفاقية شاملة ملزمة بشأن حق الشعوب وكل إنسان في التنمية تتوخى إنشاء آلية مقابلة لتقييم مستويات التنمية في الدول ورصد تنفيذ الالتزامات المتفق عليها<sup>(4)</sup>.

10- واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالإجماع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في اجتماعه المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه 1992. وينص المبدأ 3 من الإعلان على أنه يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة<sup>(5)</sup>.

11- أما إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذان اعتمدا في عام 1993 وأقرتهما الجمعية العامة بالإجماع، فيعيدان تأكيد الحق في التنمية بوصفه حقاً عالمياً غير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وجاء في الإعلان أن إحراز تقدم دائم نحو إعمال الحق في التنمية يتطلب سياسات إنمائية فعالة على الصعيد الوطني كما يتطلب علاقات اقتصادية منصفة وبيئة اقتصادية مواتية على الصعيد الدولي. ويسلم الإعلان أيضاً بأنه ينبغي إعمال الحق في التنمية بحيث يتم الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية<sup>(6)</sup>.

(3) A/42/427، المرفق، الصفحة 24.

(4) E/CN.4/1990/9/Rev.1، الفقرة 86.

(5) A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol. I)، المرفق الأول.

(6) A/CONF.157/23، الصفحة 6.

- 12- وعلى سبيل المثال، دعا مؤتمر القمة لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز) مراراً إلى العمل على وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية. وفي مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في ديربان، بجنوب أفريقيا، في عام 1998، حثت الدول على النظر في إعداد اتفاقية بشأن الحق في التنمية باعتبارها إحدى الخطوات الهامة نحو الأعمال الفعال لهذا الحق<sup>(7)</sup>.
- 13- وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، أعرب رؤساء الدول والحكومات بالإجماع عن التزامهم بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة. وأبدوا أيضاً عزمهم على تهيئة بيئة مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والعالمي<sup>(8)</sup>. كما وضعوا ثمانية أهداف مع موعد نهائي لتحقيقها في عام 2015، وهي ما صار يُعرف باسم الأهداف الإنمائية للألفية.
- 14- وفي مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في كوالالمبور في عام 2003، قررت الدول أنه ينبغي للفريق العامل المعني بالحق في التنمية أن يواصل إعطاء الأولوية لتنفيذ هذا الحق الهام، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية<sup>(9)</sup>. وكررت مؤتمرات القمة اللاحقة لحركة عدم الانحياز هذه الدعوة.
- 15- وعلى الصعيد الإقليمي، أقرت المادة 19 من البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، الذي اعتمد في عام 2003، على وجه التحديد بأن المرأة لها أن تتمتع تمتعاً كاملاً بحقوقها في التنمية المستدامة. ويتضمن البروتوكول أيضاً تدابير يتعين على الدول الأطراف اتخاذها في هذا الصدد.
- 16- وتصف المادة 37 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004، الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية، الحق في التنمية بأنه حق من حقوق الإنسان الأساسية. وتنص المادة نفسها أيضاً على أن تضع جميع الدول السياسات الإنمائية وتتخذ التدابير اللازمة لضمان هذا الحق. وعلى الدول أيضاً تفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. وتنص المادة 37 أيضاً على أنه بموجب هذا الحق لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها.
- 17- وفي أيلول/سبتمبر 2005، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في الأمم المتحدة بنيويورك في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها 1/60، عقد رؤساء الدول والحكومات بالإجماع العزم على تعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية ضمان تمتع الجميع على نحو فعال بحقوق الإنسان كافة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.
- 18- وفي عام 2007، اعتمد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي نص على أن للشعوب الأصلية الحق في تحديد وتطوير أولويات واستراتيجيات من أجل ممارسة حقها في التنمية (المادة 23)<sup>(10)</sup>.
- 19- وقررت الجمعية العامة، في قرارها 141/48، أن تنشئ منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي تشمل ولايته صراحةً عناصر منها تعزيز وحماية أعمال الحق في التنمية، وزيادة

(7) A/53/667-S/1998/1071، المرفق الأول.

(8) قرار الجمعية العامة 2/55.

(9) A/57/759-S/2003/332، الفقرة 345.

(10) قرار الجمعية العامة 295/61.

الدعم المقدم لهذا الغرض من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. كما دأبت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان على إبراز الحق في التنمية، وطلبوا إلى الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان تقديم تقرير مرحلي سنوي عن إعماله.

20- وخلال عام 2015، اعتمدت عدة وثائق هامة متعددة الأطراف أعادت تأكيد الحق في التنمية بتوافق الآراء، بما في ذلك إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ واتفاق باريس. وضخت هذه الوثائق زخماً جديداً في الجهود الرامية إلى إعمال الحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

21- وفي عام 2016، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراره 14/33، الذي قرر فيه تعيين مقرر خاص معني بالحق في التنمية، تشمل ولايته المساهمة في تعزيز الحق في التنمية وحمايته وإعماله.

22- وفي عام 2018، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 165/73، إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وتنص المادة 3(2) على أن للفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية الحق في تحديد ووضع أولويات واستراتيجيات تكفل لهم ممارسة حقهم في التنمية.

23- وفي عام 2019، اعتمد المجلس قراره 23/42، الذي أنشأ بموجبه آلية خبراء فرعية تضم خمسة خبراء مستقلين لتزويده بالخبرة المواضيعية بشأن الحق في التنمية ولتعزيز إعمال الحق في التنمية في جميع أنحاء العالم.

24- وأعيد تأكيد الحق في التنمية باستمرار في الوثائق والقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، وكذلك في مؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف. وأبرز بعض هذه الوثائق أيضاً الحاجة الملحة إلى جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل فرد.

25- وفي الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري القمة السابعة عشرة<sup>(11)</sup> والثامنة عشرة<sup>(12)</sup> لحركة عدم الانحياز، المعقودتين في عامي 2016 و2019، حث رؤساء الدول أو الحكومات آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على كفالة تفعيل الحق في التنمية على سبيل الأولوية، بسبل منها وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية.

## ثالثاً- أهداف التنمية المستدامة والحق في التنمية

26- لوحظ في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015، أنه في حين تحققت إنجازات كبيرة بشأن العديد من الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أنحاء العالم خلال الفترة 2000-2015، كان التقدم المحرز متفاوتاً بين المناطق والبلدان، تاركاً بينها فجوات لا يُستهان بها. وأقر أيضاً بأن ملايين الناس حُلفوا وراء الركب، ولا سيما أفقرهم والمحرومين منهم بسبب جنسهم أو سنهم أو إعاقاتهم أو انتمائهم الإثني أو موقعهم الجغرافي. واعترف باستمرار عدم المساواة بين الجنسين؛ وبأن فجوات كبيرة توجد بين أفقر الأسر المعيشية وأغناها، وبين المناطق الريفية والحضرية؛ وبأن تغير المناخ وتدهور البيئة يقوضان التقدم؛ وبأن الفقراء هم أكثر من يعانين؛ وبأن النزاعات تبقى أكبر تهديد للتنمية البشرية؛ وبأن 800 مليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع<sup>(13)</sup>. والواقع أن الاعتراف بالحاجة إلى

(11) NAM 2016/CoB/Doc.1. Corr.1، الفقرة 753-15.

(12) NAM 2019/CoB/Doc.1، الفقرة 980-15. متاح في: [www.namazerbaijan.org/pdf/BFOD.pdf](http://www.namazerbaijan.org/pdf/BFOD.pdf).

(13) United Nations, *The Millennium Development Goals Report 2015* (New York, 2015), p. 8.

المزيد من الإنصاف والعدل والإقسطا برز كنتيجة من النتائج المركزية للمفاوضات الدولية التي أدت إلى وضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

27- وإلى جانب التطوير التدريجي لحقوق الإنسان والنهوض بها، تبلور على مدى العقود القليلة الماضية وعي عالمي جديد يشمل الحق في التنمية المستدامة. وتتمثل أولويته القصوى في القضاء على الفقر المدقع، إلى جانب معالجة شواغل المساواة بين الأجيال وداخلها. وإذا كان يتعين على أفراد الجيل الحاضر، بوصفهم "مؤمنين" على الكوكب، الحرص على التزامهم تجاه الأجيال المقبلة بشأن القضايا البيئية وما يرتبط بها من قضايا إنمائية، فإن ذلك لن يعدو كونه نفاقاً إن لم يُصنع شيء لمعالجة الوضع الحرج للعدد الهائل من الناس الذين يعيشون حالياً في فقر مدقع<sup>(14)</sup>.

28- وعلى هذه الخلفية، وبالاستفادة من الزخم الذي أحدثته الأهداف الإنمائية للألفية، أقر قادة العالم في عام 2015 الخطة الجديدة الطموحة للتنمية المستدامة للفترة 2015-2030. وتتضمن الخطة 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية تُفق عليها بالإجماع وتمثل مساهمة حاسمة في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية التي تواجه البشرية. ومع أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً فالمقصود منها البناء على الأهداف الإنمائية للألفية واستكمال ما لم تحققه، وتقديم خريطة طريق عالمية لمستقبل لا يتخلف فيه عن الركب أحد.

29- وتركز أهداف التنمية المستدامة على القضاء على الفقر (الهدف 1)؛ والقضاء على الجوع (الهدف 2)؛ والصحة والرفاهية (الهدف 3)؛ والتعليم الجيد (الهدف 4)؛ والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)؛ والمياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)؛ والطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة (الهدف 7)؛ والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)؛ والصناعة والابتكار والبني التحتية (الهدف 9)؛ والحد من أوجه انعدام المساواة (الهدف 10)؛ والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11)؛ وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة (الهدف 12)؛ والعمل المناخي (الهدف 13)؛ والحياة تحت الماء (الهدف 14)؛ والحياة على الأرض (الهدف 15)؛ والسلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16)؛ واستخدام الشراكة للمساعدة في تحقيق الأهداف (الهدف 17).

30- واتباع نهج متكامل إزاء السلام والتنمية وحقوق الإنسان والشواغل البيئية العالمية هو أساس أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل كل جانب من جوانب رفاهية الإنسان والكوكب. وتقتزن معظم الأهداف والغايات بالتزامات في مجال حقوق الإنسان<sup>(15)</sup>. وعلاوةً على ذلك، تمثل خطة عام 2030 التعبير الأكمل حتى الآن عن الحق في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الخطة برنامج تنفيذ عالمياً أساسه حقوق الإنسان ومحوره الناس، وهو يشكل نداءً لتعاون البلدان المتقدمة والبلدان النامية في إطار شراكة عالمية.

31- وفيما عدا الغذاء والتغذية والصحة والتعليم الجيد، يحتاج الفقراء إلى الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة، وإلى طاقة نظيفة وآمنة وميسورة التكلفة ومستدامة، وهي أمور أساسية للقضاء على الفقر. ذلك أن أعمال الحق في التنمية يشمل تمكين الجميع من الحصول على الموارد التي تلبي الاحتياجات المعيشية الأساسية على نحو أكثر إنصافاً.

(14) Ajai Malhotra, "A commentary on the status of future generations as a subject of international law", in *Future Generations and International Law*, Emmanuel Agius and Salvino Busuttil, eds. (London and New York, Routledge, 1998), pp. 39-50.

(15) بيان أدلت به ماريا فرانثيسكا سباتوليسانو، الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، أمام الفريق الرفيع المستوى لاجتماع مجلس حقوق الإنسان بين الدورات والمعني بالحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، جنيف.

32- ومن الجدير بالذكر أن المجتمع العالمي أقر هدفاً بشأن الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويسند الهدف 10 إلى جميع الدول غايةً تتمثل في التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني. وتحقيقاً لذلك، تم عمداً تجنب اتباع نهج توجيهي أو نهج واحد يناسب الجميع، وترك لتقدير كل بلد تحديد مزيج من السياسات اللازمة لتمكين أدنى 40 في المائة من أصحاب الدخل.

33- وعلى الرغم من أن المادة 3 من إعلان الحق في التنمية تشير إلى أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية، فإن الهدف 17 من خطة عام 2030 يتوخى تنشيط الشراكة العالمية بين الدول من أجل التنمية المستدامة، كوسيلة لتحقيق الأهداف الـ 16 الأخرى. وفي السياق العالمي، يعكس الحق في التنمية رغبة راسخة في إقامة نظام دولي لا يعوق عملية التنمية<sup>(16)</sup>. ويتعلق الأمر بالإقذار والتمكين، ويتطلب بيئة مواتية فضلاً عن الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي. فمن ناحية، يتضمن الهدف 17 أحكاماً لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بسبب منها تحسّن القدرة المحلية على تحصيل الضرائب والإيرادات الأخرى، وتقديم الدعم في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل. ومن ناحية أخرى، يتطلب من البلدان المتقدمة أن تنفذ التزاماتها الطويلة الأمد في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً.

34- ومن شأن إقامة شراكة عالمية بما يتماشى مع الهدف 17 أن تمكّن العالم النامي من الحصول بفعالية أكبر على التمويل المتعلق بالتنمية والمناخ وعلى التكنولوجيات السلمية بيئياً، بالإضافة إلى حفز تنمية قدراته هو. وهذا يعني أيضاً تشجيع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المناطق التي تمس فيها الحاجة إليها.

35- ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الموعد المحدد إقامة شراكات فعالة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ذلك أنه لا يمكن لأي بلد يتصرف بمفرده أن يحقق هذا التغيير بنجاح. والتحديات المعقدة التي يراود من أهداف التنمية المستدام التصدي لها لا تندرج في قطاعات أو ضمن حدود وطنية واضحة المعالم. فتغير المناخ، مثلاً، قضية عالمية، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني لا يقلان أهمية عن الحكومات في مكافحته. ويلزم إقامة شراكات شاملة للجميع تقوم على رؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في بؤرة الاهتمام على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

## رابعاً- البيئة الراهنة للتنمية البشرية

### ألف- الفقر المدقع

36- كما لوحظ في تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان لعام 2016، في حين أن الأمل معقود على أن تؤدي خطة عام 2030 بالفعل إلى زيادة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها من حقوق الإنسان، فإن هذا لا تضمنه بأي حال أحكام الخطة ويظل هناك الكثير من العمل اللازم من أجل تعزيز هذا التطلع على نحو هادف<sup>(17)</sup>. وعلاوةً على ذلك، في حين أن من المسلم به أن القضاء التدريجي على الفقر شرط مسبق لإعمال الحق في التنمية في جميع أنحاء

(16) بيان عام أدلت به الهند في الدورة العشرين للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، جنيف، 29 نيسان/أبريل 2019. متاح في: [www.pmindiaun.gov.in/pageinfo/MTkyNg/](http://www.pmindiaun.gov.in/pageinfo/MTkyNg/).

(17) A/HRC/32/31، الفقرة 7.

العالم<sup>(18)</sup>، فإن مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم ما زالوا متخلفين عن الركب ولم يُحقّقوا بعد حقهم في التنمية.

37- ووفقاً للدليل العالمي للفقر المتعدّد الأبعاد لعام 2019، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، فإن 1,3 مليار شخص في 101 بلداً درسها - 31 بلداً منخفض الدخل و68 بلداً متوسط الدخل وبلدان من البلدان المرتفعة الدخل - يُعرّفون بأنهم "فقراء متعدّدو الأبعاد". ويشير المصطلح إلى الفقر الذي لا يُعرّف فقط من حيث الدخل، بل بعدد من المؤشرات مثل سوء الحالة الصحية، وسوء نوعية العمل، وتهديد العنف. ووفقاً للتقرير، يلزم اتخاذ إجراءات لمكافحة الفقر في جميع المناطق النامية، علماً أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا تضمّان نحو 84,5 في المائة من الفقراء. وأكثر من نصف الذين صُنّفوا بأنهم فقراء هم من الأطفال دون سن 18 سنة (حوالي 663 مليوناً)، وحوالي ثلثهم من الأطفال دون سن العاشرة (حوالي 428 مليوناً)<sup>(19)</sup>. وعلاوةً على ذلك، يقدر البنك الدولي أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يمكن أن تؤدي إلى وقوع 49 مليون شخص آخرين في براثن الفقر المدقع<sup>(20)</sup>.

## باء- الجوع والأمن الغذائي والصحة والتغذية

38- لئن كان الحصول على الغذاء الكافي حقاً من حقوق الإنسان، فإن أكثر من 820 مليون شخص - أو ما يعادل واحد من كل تسعة أشخاص على مستوى العالم - كانوا لا يزالون يعانون من الجوع في عام 2018 على الرغم من الجهود المتضافرة. وبعد عقد من الانخفاض المطرد، ازداد العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع ببطء عدة سنوات متتالية. وارتفعت النسبة المئوية من الجوع إلى 10,8 في المائة في الفترة 2015-2018، مما يؤكد التحدي الهائل الذي يطرحه تحقيق الهدف 2 (القضاء التام على الجوع) بحلول عام 2030. والواقع أن العالم يبدو وكأنه انحرف حالياً عن المسار الصحيح لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالجوع والأمن الغذائي والتغذية. فالجوع أخذ في الازدياد في جميع المناطق دون الإقليمية تقريباً في أفريقيا، وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا. وقد أُحرز تقدم كبير في جنوب آسيا في السنوات الخمس الأخيرة، ولكن انتشار نقص التغذية هناك لا يزال الأعلى في آسيا. ومن المقلق أن نحو بليون شخص في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وأن عدم حصولهم على الغذاء الكافي والمغذي بصورة منتظمة يعرضهم أكثر لخطر سوء التغذية وسوء الحالة الصحية. وفي حين أن انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد يتركز أساساً في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، فإنه يؤثر أيضاً في 8 في المائة من سكان أمريكا الشمالية وأوروبا. وعلاوةً على ذلك، فإن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي، في كل قارة، هو أعلى قليلاً بين النساء منه بين الرجال<sup>(21)</sup>.

(18) [www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/RTDBook/PartIChapter1.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/RTDBook/PartIChapter1.pdf)

(19) [http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi\\_2019\\_publication.pdf](http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi_2019_publication.pdf)

(20) UN News, "COVID-19 pandemic exposes global 'frailties and inequalities': UN deputy chief", 3 May 2020.

(21) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019: الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019).

## جيم- الماء والصرف الصحي

39- فيما يتعلق بمياه الشرب النظيفة (الهدف 6)، يتراوح استهلاكها اليومي في أوروبا، مثلاً، بين 200 و300 لتر لكل شخص، لكنه يقل عن 10 لترات في بعض البلدان الأفريقية. إن الحصول المستدام على مياه شرب نظيفة وآمنة وميسورة التكلفة حق من حقوق الإنسان بغض النظر عن مكان أو عن المكان الذي تعيش فيه. ومع ذلك، فإن استخدام المياه لدى 884 مليون نسمة في العالم يعيشون على بعد أكثر من كيلومتر واحد من مصدر للمياه، غالباً ما يقل عن 5 لترات يومياً ويتكون من مياه غير مأمونة<sup>(22)</sup>. ويعاني ما يقرب من نصف سكان البلدان النامية من مشاكل صحية ناجمة عن سوء نوعية المياه ونقص مرافق الصرف الصحي الأساسية. وفي عام 2019، كان نحو 2,1 بليون شخص ما زالوا يعيشون بدون مياه شرب مأمونة، في حين أدى الطلب وسوء الإدارة إلى زيادة الإجهاد المائي في أجزاء كثيرة من العالم، وزاد تغير المناخ الضغط زيادة كبيرة. ومما يبعث على القلق أيضاً أنه بحلول عام 2030، يمكن أن يُشرد ما يقدر بـ 700 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بسبب ندرة المياه الشديدة<sup>(23)</sup>.

## دال- الطاقة

40- يشكل الحصول على الكهرباء للإضاءة والطهي حاجة معيشية أساسية. وفي حين أن الحصول على الكهرباء ازداد بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم على مدى العقود القليلة الماضية - من 71 في المائة من سكان العالم في عام 1990 إلى 87 في المائة في عام 2016 - كان ما يقرب من مليار شخص، أو 13 في المائة من سكان العالم، ما زالوا محرومين من الكهرباء في عام 2019<sup>(24)</sup>. وفي عام 2016، كان أكثر من 781 مليون شخص، أو 39 في المائة من سكان العالم، ما زالوا لا يحصلون على وقود نظيف ومأمون وميسور التكلفة للطهي، وكان 85 في المائة منهم يعيشون في المناطق الريفية في العالم النامي<sup>(25)</sup>.

## هاء- الدخل والثروة

41- لا يمكن القضاء على الفقر المدقع ما دامت أوجه عدم المساواة الصارخة قائمة بين البلدان وداخلها. وفي ورقة نشرها صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه 2015، تم التسليم بأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الاقتصادات المتقدمة بلغت أعلى مستوى لها منذ عقود. وتتسم اتجاهات عدم المساواة بتباين أكبر في الأسواق الناشئة والبلدان النامية: ومع أن بعض البلدان شهدت تراجعاً في عدم المساواة، استمرت أوجه التفاوت الواسعة النطاق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتمويل<sup>(26)</sup>. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحصل أغنى 10 في المائة من سكان العالم على ما يصل إلى 40 في المائة من الدخل العالمي، في حين أن أفقر 10 في المائة لا يكسبون إلا ما بين 2 و7 في المائة<sup>(27)</sup>. ومن المسلم به في تقرير عدم المساواة في العالم لعام 2018 أن التفاوت في الدخل قد ازداد في العقود

(22) [www.un.org/waterforlifedecade/human\\_right\\_to\\_water.shtml](http://www.un.org/waterforlifedecade/human_right_to_water.shtml) (اطلع عليه في 6 تموز/يوليه 2020).

(23) "رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بمناسبة اليوم العالمي للمياه 2019"، 22 آذار/مارس 2019.

(24) Hannah Ritchie and Max Roser, "Access to energy" (2019). متاح في:

<https://ourworldindata.org/energy-access>

(25) <https://in.one.un.org/page/sustainable-development-goals/sdg-7/> (اطلع عليه في 7 تموز/يوليه 2020).

(26) Era Dabla-Norris and others, *Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective*, IMF Staff Discussion Notes 15/13 (International Monetary Fund, 2015).

(27) [www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-10-reduced-](http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-10-reduced-inequalities.html)

[inequalities.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-10-reduced-inequalities.html) (اطلع عليه في 6 تموز/يوليه 2020).

الأخيرة في جميع البلدان تقريباً، ولكن بسرعات مختلفة<sup>(28)</sup>. وعلاوةً على ذلك، أظهرت دراسة أجريت في البلدان المتقدمة في عام 2019 أن التفاوت الهائل والمستمر ومعاناة أعداد كبيرة من الناس من الفقر أمور موجودة حتى في بلدان الوفرة<sup>(29)</sup>. وتتفق الآراء بصفة متزايدة على أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي للحد من الفقر؛ بل يلزم أيضاً أن يكون النمو شاملاً وأن يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة<sup>(30)</sup>.

42- وفي حين أن بعض البلدان تمكنت من تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، استمرت الفجوات الاقتصادية تنمو مع جمع كبار الأثرياء ثروات لم يسبق لها مثيل<sup>(31)</sup>. وتشير التقديرات إلى أن النصف الأدنى من أصحاب الثروات كانوا في منتصف عام 2019 يمثلون مجتمعين أقل من 1 في المائة من إجمالي الثروة العالمية، بينما كان أغنى 10 في المائة يملكون 82 في المائة من الثروة العالمية، وكان أعلى 1 في المائة يملكون وحدهم 45 في المائة من الثروة العالمية<sup>(32)</sup>. ووفقاً لأحد التقديرات، زاد أغنى 500 شخص في العالم صافي ثروتهم الجماعية بنسبة 25 في المائة في عام 2019، مقارنة بعام 2018، مما يعكس اتساع عدم المساواة في الثروة والدخل<sup>(33)</sup>. فضلاً عن ذلك، يرجح أن تكون الفجوة في الثروة العالمية أسوأ كثيراً من التقديرات السابقة، حيث كان لدى خبراء الاقتصاد، حتى وقت قريب، معلومات محدودة عن حجم الأموال التي أخفأها كبار الأثرياء في الملاذات الضريبية<sup>(34)</sup>.

## واو- الفوارق بين الأجيال وبين الجنسين وبين المناطق الحضرية والريفية وغيرها من الفوارق

43- تتجاوز أوجه عدم المساواة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الدخل والثروة والسلطة السياسية والوصول إلى الموارد. فهي تتجسد أيضاً، على سبيل المثال، في الفوارق بين الأجيال وبين الجنسين وبين المناطق الحضرية والريفية وغيرها من الفوارق. وفي ظل هذه الظروف، اتفقت الدول الأعضاء أيضاً على تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك بحلول عام 2030 (الغاية 10-2 من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة).

44- ويوجد في الأغلبية الساحقة من البلدان، متقدمة كانت أو نامية، فارق بين الأجيال يتسم بنمط من تركّز الدخل والثروة والسلطة السياسية والموارد في أيدي نسبة صغيرة من السكان.

45- كما أدى الاتجاه العالمي نحو التركز الشديد في الثروة والدخل إلى تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للأفراد في قمة الهرم. وغالبيتهم الساحقة من الذكور. ولا تزال المرأة في جميع أنحاء العالم ممثلة

(28) <https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf> (اطّلع عليه في 6 تموز/يوليه 2020).

(29) Patrick Butler, "More than 4m in UK are trapped in deep poverty, study finds", *The Guardian*, 29 July 2019.

(30) <https://in.one.un.org/page/sustainable-development-goals/sdg-10/> (اطّلع عليه في 7 تموز/يوليه 2020).

(31) <https://inequality.org/facts/global-inequality/> (اطّلع عليه في 7 تموز/يوليه 2020).

(32) [www.credit-suisse.com/about-us/en/reports-research/global-wealth-report.html](http://www.credit-suisse.com/about-us/en/reports-research/global-wealth-report.html) (اطّلع عليه في 7 تموز/يوليه 2020).

(33) [www.bloomberg.com/news/articles/2019-12-27/world-s-richest-gain-1-2-trillion-as-kylie-baby-sharks-prosper](http://www.bloomberg.com/news/articles/2019-12-27/world-s-richest-gain-1-2-trillion-as-kylie-baby-sharks-prosper)

(34) Pedro Nicolaci da Costa, "Wealth inequality is way worse than you think, and tax havens play a big role", *Forbes*, 12 February 2019.

تمثيلاً ناقصاً في المناصب الرفيعة المستوى ذات الأجور العالية، وممثلة تمثيلاً زائداً في الوظائف ذات الدخل المنخفض. وتعاني النساء الملونات والنساء اللاتي يتعرضن للتمييز على أساس الهوية الجنسانية من مستويات عالية بوجه خاص من الفقر والبطالة وغيرها من المصاعب الاقتصادية<sup>(35)</sup>. والواقع أن التمييز الجنساني والتحرش الجنسي في مكان العمل يزيدان من حدة هذه الفوارق الاقتصادية المستمرة ويضاعفانها. وذكرت عدة وسائل إعلام في أيلول/سبتمبر 2019 أن لا بلد يسير على الطريق الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030 على أساس مؤشر المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة<sup>(36)</sup>.

46- والنمط هو نفسه عموماً فيما يتعلق بأشكال التمييز الأخرى. وكثيراً ما تقف عوائق أخرى أمام الأطفال والشباب وذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكبار السن والسكان الأصليين واللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين والأقليات الإثنية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين والأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الريفية أو النائية وغيرهم من المهمشين. والناس يتوقون إلى خدمات أفضل وفرص أكبر وإلى الكرامة والاحترام. ويتطلعون أيضاً إلى حكومات متجاوبة مع احتياجاتهم وإلى وضع حد للتمييز الذي يفاقم أوجه عدم المساواة ويزيدها تعقيداً. والواقع أن أوجه عدم المساواة تقوض التماسك الاجتماعي. ويمكنها أيضاً أن تزيد التوترات السياسية والاجتماعية، ويمكنها، في بعض الظروف، أن تفضي إلى زعزعة الاستقرار والصراع. ولمعالجة عدم المساواة، يتعين على البلدان أن تولد نمواً شاملاً للجميع - أي تقاسم فوائد النمو الاقتصادي على نحو أكثر إنصافاً، وعلى وجه الخصوص زيادة قدرات وفرص ودخل الأسر المعيشية والفئات التي تجرد نفسها على الدوام على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(37)</sup>.

## زاي- إمكانية الوصول والاستحقاقات والفرص

47- لا يعكس عالمنا توزيعاً غير متساوٍ للموارد فحسب، بل أيضاً أوجه عدم مساواة في الفرص، من حيث الحصول على الاستحقاقات، وأوجه عدم مساواة ناشئة عن نوع الجنس والطبقة والانتماء الإثني والعرقي. وتجسد أوجه عدم المساواة هذه بدورها نتائج غير متكافئة في مجال التنمية البشرية<sup>(38)</sup>. ويعكس التفاوت الكبير في إمكانية الوصول والاستحقاقات والفرص جوانب غير مرغوب فيها في الطريقة التي تنتظم بها المجتمعات البشرية حالياً. ذلك أن اتساع نطاق أوجه عدم المساواة يمكن أن يقوض جهود الحد من الفقر وأن يؤثر سلباً في إحساس الشخص المحروم بقيمته الذاتية.

48- كما أن أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تسيء إلى المجتمعات، وتضعف التماسك الاجتماعي وثقة الناس في الحكومة والمؤسسات وفيما بينهم. ومعظم أوجه عدم المساواة هذه تضر بالاقتصادات، وتمنع الناس من إطلاق طاقاتهم كاملة في العمل والحياة بشكل عام وتهدرها، وتشكل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030<sup>(39)</sup>. ومن شأن التركيز على

(35) <https://inequality.org/gender-inequality/> (اطلع عليه في 7 تموز/يوليه 2020).

(36) [www.nationalgeographic.org/article/sustainable-development-goals/](http://www.nationalgeographic.org/article/sustainable-development-goals/) (اطلع عليه في 7 تموز/يوليه 2020).

(37) United Nations Development Programme, *Humanity Divided: Confronting Inequality in Developing Countries* (New York, 2013), pp. xi-xii.

(38) K. Seeta Prabhu and Sandhya S. Iyer, *Human Development in an Unequal World* (Delhi, Oxford University Press, 2019), p. 1.

(39) تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

القضاء على الفقر والنجاح في الحد من أوجه عدم المساواة أن يُضاعف الآثار الإيجابية في تحقيق مجموعة أهداف التنمية المستدامة بأكملها. والحد من تغير المناخ وخفض أوجه عدم المساواة والسعي إلى تحقيق استهلاك مسؤول هي طرق رئيسية للتغلب على العقبات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر البلدان<sup>(40)</sup>.

## حاء- أوجه عدم المساواة الجديدة: التعليم العالي والفجوة الرقمية

49- في الوقت نفسه، نشأت أوجه عدم مساواة جديدة، إذ إن القدرات التي يحتاجها الناس للتنافس في المستقبل المباشر تتغير بمرور الوقت. وظهرت فجوة جديدة، شملت قطاعات مثل التعليم العالي والوصول إلى النطاق العريض. فهذه الأمور، التي كانت تعتبر ذات يوم من الكماليات، باتت اليوم حاسمة الأهمية من أجل المنافسة والانتماء، لا سيما في اقتصاد المعرفة، حيث يتزايد عدد الشباب الذين يتعلمون ويتربطون، ولكنهم يفتقرون إلى فرص ارتقاء السلم<sup>(41)</sup>.

50- وأدى التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانتشارها إلى إحداث تحول في الاقتصاد العالمي. وتتأثر جميع البلدان بالتحول الرقمي وإن تفاوتت وتيرته. وقد نتج عن ذلك عدم مساواة حادة في المجال الرقمي، وهو أمر يلزم التغلب عليه من أجل ضمان زيادة المساواة في إمكانية الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة الأخرى والفرص الناشئة عن هذا الوصول. وهذا التحول السريع في الاقتصاد العالمي نتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية الجديدة له آثار كبيرة في تنفيذ خطة عام 2030، ويهيئ أمام البلدان النامية فرصاً وتحديات هائلة. وتخلق مستويات الرقمنة المتزايدة في المجتمعات والاقتصادات وسائل جديدة لمعالجة التحديات الإنمائية العالمية. ومع ذلك، توجد مخاطر بأن تكون الإرباكات الرقمية بصفة رئيسية في صالح من هم أصلاً على أهبة الاستعداد لاستحداث القيمة واغتنامها في العصر الرقمي، بدلا من المساهمة في تنمية أشمل للجميع<sup>(42)</sup>. وفي حين أن الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية يؤدي إلى تحول العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فإن الفجوات الرقمية الآخذة في الاتساع تهدد بتخلف معظم البلدان النامية عن الركب، ولا سيما أقل البلدان نمواً<sup>(43)</sup>. ولا يزال حوالي 3,6 بلايين شخص خارج الإنترنت، ويعيش معظم الأشخاص غير المرتبطين بها في البلدان المنخفضة الدخل، حيث لا يرتبط بالإنترنت سوى 20 في المائة من السكان في المتوسط<sup>(44)</sup>. وقد ولّد التقدم الرقمي ثروة طائلة في وقت قياسي، ولكن هذه الثروة ظلت متركزة حول مجموعة صغيرة من الأفراد والشركات والبلدان. يضاف إلى ذلك أنه في ظل السياسات والأنظمة الراهنة، من المرجح أن يستمر هذا التوجه مساهماً مساهمة أكبر في تزايد عدم المساواة. ويجب القضاء على الفجوة الرقمية

(40) D. Lusseau and F. Mancini, "Income-based variation in Sustainable Development Goal interaction networks". Nature Sustainability, vol. 2, No. 3, pp. 242–247.

(41) تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر.

(42) تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019: استحداث القيمة واغتنامها - آثارها على البلدان النامية (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.17).

(43) المرجع نفسه. يُلاحظ في تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019 أيضاً (الصفحة 3) أن الجغرافيا الاقتصادية للاقتصاد الرقمي لا تكشف عن فجوة تقليدية بين الشمال والجنوب. إذ تفوقها بانتظام دولة متقدمة وأخرى نامية: الولايات المتحدة والصين. فعلى سبيل المثال، يستحوذ هذان البلدان على 75 في المائة من جميع براءات الاختراع المتعلقة بتكنولوجيات سلاسل الكتل، و50 في المائة من الإنفاق العالمي على إنترنت الأشياء، وأكثر من 75 في المائة من السوق العالمية للحوسبة السحابية العامة. ولعل أكثر ما يثير الدهشة أنهما يستحوذان على 90 في المائة من قيمة الرقمنة السوقية لأكثر من 70 منصة رقمية في العالم.

(44) "ITU-WHO Joint Statement: Unleashing information technology to defeat COVID-19", 20 April 2020

التي لا يتمتع فيها أكثر من نصف العالم بإمكانية الوصول إلى الإنترنت أو لا يمكنه الوصول إليها إلا على نطاق محدود، ويجب بناء اقتصاد رقمي يستفيد منه الجميع<sup>(45)</sup>.

## طاء- الاحترار العالمي وتغير المناخ والتنوع البيولوجي

51- إن أزمة الاحترار العالمي وتغير المناخ المعاصرة، والاتجاه المقلق في فقدان التنوع البيولوجي، تترتب عليها آثار خطيرة طويلة الأجل بالنسبة للحق في التنمية. وستزيد نتائج تغير المناخ من حدة التحديات الإنمائية وسيستند تأثيره الضار على الفقراء بوجه خاص. وسيؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر إلى غمر الجزر والأراضي الساحلية المنخفضة وتلويث احتياطات المياه العذبة الساحلية. وسينشر الغلاف الجوي الأكثر دفئاً الأمراض المدارية والعوامل الممرضة والآفات في مناطق جديدة. ويطرح التوسع الحضري المتنامي أصلاً تحدياً خطيراً للخدمات والبنى التحتية في المدن الساحلية المجهدة والمكتظة في العديد من البلدان النامية. وسيكون لتغير المناخ تأثير أيضاً في الإنتاج العالمي للغذاء، لأن الجفاف وزيادة عدم القدرة على التنبؤ بمطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة عوامل من شأنها أن تقلل من غلة المحاصيل، في حين أن الاحترار وتحمض المحيطات سيؤثران في مصائد الأسماك. وسيتضرر من يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقر ونقص التغذية أكثر من غيرهم. وقد يؤدي ازدياد حالات نقص المياه والأغذية المرتبطة بالجفاف، مقترنةً بارتفاع درجات الحرارة وبلوغها مستويات قصوى، إلى زيادة سوء التغذية وتفاقم الفقر في المناطق الريفية. وسيكون لانخفاض الإنتاجية الغذائية المتصل بالمناخ تأثير سلبي في سبل العيش من خلال آثاره على النظم الإيكولوجية الهشة. ومن المهم تسليط الضوء على أن الفقراء والضعفاء - سواء أكانوا في البلدان المتقدمة أم في البلدان النامية - معرضون بشكل خاص للكوارث الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري، وأن تعافيهم بعد الكوارث أكثر تعقيداً. ومما له دلالة أن 9 من كل 10 وفيات مرتبطة بالكوارث تحدث في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، في حين أن العواقب السلبية لتغير المناخ ستزيد بشكل حاسم من أوجه عدم المساواة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة<sup>(46)</sup>. وتظهر أزمة المناخ أيضاً أن ثمن التقاعس عن العمل يتضاعف مع مرور الوقت، لأنه يغذي المزيد من عدم المساواة، الذي يمكن بدوره أن يجعل إجراءات التصدي لتغير المناخ، المتوخاة في إطار الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، أكثر صعوبة<sup>(47)</sup>. ويشكل تغير المناخ تهديداً واضحاً وحاضراً ومشتداً لممارسة جميع حقوق الإنسان ممارسة كاملة وفعالة، بما فيها الحق في الحياة والصحة، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في عدم التمييز، والحق في تقرير المصير، والحق في التنمية<sup>(48)</sup>.

52- ولفقدان التنوع البيولوجي تكلفة اقتصادية، ويمكن أن يضر بالأمن الغذائي ويؤثر تأثيراً لا يُستهان به في صحة الإنسان. وستقوض الاتجاهات السلبية الحالية في التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية التقدم نحو تحقيق 80 في المائة من الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والمياه والمدن والمناخ والمحيطات والأرض<sup>(49)</sup>. ويبرز التأثير الضار المتوقع على المدى الطويل لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي أهمية وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية.

(45) تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019: استحداث القيمة واعتمادها، الصفحة v.

(46) Centre for Research on the Epidemiology of Disasters and the United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Poverty & Death: Disaster Mortality – 1996–2015* (2016).

(47) تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر.

(48) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25404&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25404&LangID=E).

(49) Directorate General for External Policies of the Union, *Biodiversity as a Human Right and its implications for the EU's External Action* (European Union, April 2020).

## باء - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة

53- يشير التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام 2020 إلى فجوات عميقة داخل البلدان وفيما بينها على الرغم من فترة نمو اقتصادي استثنائي وتحسن واسع النطاق في مستويات المعيشة<sup>(50)</sup>. ويؤكد أيضاً أن نوع الجنس والانتماء الإثني والعرقي ومكان الإقامة والوضع الاجتماعي-الاقتصادي عوامل لا تزال تحدد الفرص المتاحة للناس في الحياة. ولا تزال فوائد العولمة تتركز تركزاً شديداً بين الموسرين أصلاً. ويواصل كثيرون غيرهم العيش وهم في أمس الحاجة إلى أعمال حقهم في حياة كريمة يتمتعون فيها بالحرية وتكافؤ الفرص. وفي خطة عام 2030 عدة أبعاد متخلفة عن الجدول الزمني لتنفيذها، لا بل تتحرك في الاتجاه الخاطئ، مع ما يترتب على ذلك من آثار متداخلة: فأوجه عدم المساواة ما برحت تزداد، والمناخ يتغير بسرعة أكبر، وفقدان التنوع البيولوجي ما فتى يتسارع، وإنتاج النفايات هائل<sup>(51)</sup>. وشهد الاقتصاد العالمي أدنى نمو له خلال عقد من الزمن، إذ تراجع إلى 2,3 في المائة في عام 2019، وقد يتسبب الضعف المطول في النشاط الاقتصادي العالمي في انتكاسات لا يُستهان بها في التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف القضاء على الفقر وخلق فرص عمل لائقة للجميع، في حين أن أوجه عدم المساواة المنتشرة وتفاقم أزمة المناخ توجب السخط المتزايد في أجزاء كثيرة من العالم<sup>(52)</sup>.

54- ووفقاً للأمم المتحدة العام أنطونيو غوتيريش، كان الاقتصاد العالمي يواجه في أوائل عام 2020 تباطؤاً كبيراً وواسع النطاق وتحفّ نزاعات تجارية مطولة وأوجه لايقين واسعة النطاق في السياسة العامة. وارتفعت معدلات الفقر في بلدان كثيرة، وصارت المخاطر المناخية ألح من أي وقت مضى، وظلت أوجه عدم المساواة واسعة النطاق داخل البلدان وفيما بينها<sup>(53)</sup>. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، حذر من أن هذه الجهود ليست على المسار الصحيح. وعلاوة على ذلك، مع بقاء أقل من عقد من الزمن لتحقيق هذه الأهداف، لم يتمكن أي بلد بعد، على نحو مقنع، من تلبية مجموعة من الاحتياجات البشرية الأساسية على مستوى مستدام عالمياً من استخدام الموارد<sup>(54)</sup>.

55- وكان التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدأ يراوح مكانه حتى قبل أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم سيناريو اقتصادي عالمي قائم أصلاً. وكشفت الجائحة عن نقاط ضعف صارخة في تقديم خدمات الصحة العامة، وسلطت الضوء على أوجه الترابط بين النتائج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وأبرزت الجائحة أيضاً أوجه الضعف وعدم المساواة في مجتمعاتنا، وضاعفت من أوجه عدم المساواة القائمة<sup>(55)</sup>. وأدى ذلك إلى انكماش حاد في الاقتصاد العالمي وتعميق الفوارق القائمة، وتضرر أفقر الناس وأضعفهم أشد الضرر. وانتعاش العالم وتعافيه من أزمة كوفيد-19 في مرحلة مبكرة أمر حاسم الأهمية ليعود إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويجب أن يكون ردنا خلاقاً وكبيراً بما يتناسب مع الطبيعة والنطاق الفريدين لهذه الأزمة غير المسبوقة

(50) World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World (United Nations publication, Sales No. E.20.IV.1).

(51) Global Sustainable Development Report: The Future is Now

(52) World Economic Situation and Prospects 2020 (United Nations publication, Sales No. E.20.II.C.1)

(53) المرجع نفسه، الصفحة iv.

(54) Global Sustainable Development Report: The Future Is Now, pp. xi and xx

(55) UN News, "COVID-19 pandemic exposes global 'frailties and inequalities': UN deputy chief", 3 May 2020.

التي لن يتمكن أي بلد من التغلب عليها بمفرده<sup>(56)</sup>. ومن مصلحة الجميع أيضاً كفاءة إتاحة أفضل الفرص للبلدان النامية لإدارتها. وكما أبرز الأمين العام، يجب أن تعود البلدان إلى البناء بعد أزمة كوفيد-19 بطريقة تضمن مستقبلاً أفضل للجميع.

## خامساً- المضي قدماً بشأن الحق في التنمية

56- لاحظت المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان ما يلي:

من جهة، يؤكد أنصار الحق في التنمية وجاھته (أو حتى أولويته) ومن جهة أخرى، يرد المتشككون (والرافضون) هذا الحق إلى مرتبة ثانوية، أو يذهبون إلى حد إنكار وجوده. ولكن من المؤسف أن هذا النقاش، إن كان قد أثار الكثير من الاهتمام الأكاديمي وحفز المسرح السياسي، لم يفعل الكثير لتحرير الحق في التنمية من وحول التنظير المفاهيمي ورمال السياسة التي تخبط فيها طوال هذه السنوات<sup>(57)</sup>.

57- وعلاوةً على ذلك، حالت التحديات والعقبات القائمة داخل الفريق العامل المعني بالحق في التنمية لسنوات عديدة دون وفائه بولايته<sup>(58)</sup>. ورغم مرور أكثر من 33 عاماً على اعتماد إعلان الحق في التنمية، لم تتحقق بعد طاقاته الكامنة.

## ألف- تأييد وضع صك ملزم قانوناً

58- على هذه الخلفية، من المهم التذكير بأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أيدت الحق في التنمية بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وتولي أغلبية واضحة من الدول الأعضاء أهمية كبيرة أيضاً لوضع صك ملزم قانوناً دعماً لذلك الحق<sup>(59)</sup>. ومما يستحق الذكر بصفة خاصة البيان المشترك الذي أدلت به مجموعة الـ 77<sup>(60)</sup> وحركة عدم الانحياز<sup>(61)</sup>. فقد صدر البيان في أيلول/سبتمبر 2016 في الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية، وله أهمية خاصة من حيث إنه يعكس موقف اثنين من أكبر التجمعات في الأمم المتحدة. وفي البيان، كررت مجموعة الـ 77 وحركة عدم الانحياز التزامهما القاطع بالحق في التنمية، كما أكدتا ضرورة السعي إلى زيادة قبول الحق في التنمية وتفعيله وإعماله على الصعيد الدولي<sup>(62)</sup>.

59- وأعلن في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثامن عشر لحركة عدم الانحياز أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أحد العناصر الحاسمة في تعزيز وإعمال الحق في

United Nations, *Shared Responsibility, Global Solidarity: Responding to the Socio-economic Impacts of COVID-19* (March 2020) (56)

*Realizing the Right to Development: Essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development* (United Nations publication, Sales No. E.12.XIV.1) (57)

بيان أدلت به جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز، الدورة العشرون للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، جنيف، 29 نيسان/أبريل 2019. (58)

أكدت ذلك مراراً مؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز. وتشكل العضوية الحالية في حركة عدم الانحياز ما يزيد قليلاً على 62 في المائة من عضوية الأمم المتحدة. (59)

تتألف مجموعة الـ 77 من 134 دولة عضواً، وهي حالياً أكبر منظمة حكومية دولية للبلدان النامية في الأمم المتحدة. (60)

تتألف حركة عدم الانحياز من 120 دولة عضواً و17 دولة مراقبة و10 منظمات دولية لها مركز المراقب. (61)

(62) [www.g77.org/statement/getstatement.php?id=160922](http://www.g77.org/statement/getstatement.php?id=160922) (اطلع عليه في 7 تموز/يوليه 2020).

التنمية، وهو أكبر تحدٍّ عالمي وشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، التي تتطلب نهجاً متعدد الأوجه ومتكاملاً<sup>(63)</sup>. وتضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثامن عشر لحركة عدم الانحياز 43 إشارة إلى الحق في التنمية. وفي إحدى هذه الإشارات، أعيد التأكيد على أن جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، عالمية وغير قابلة للتصرف ولا للتجزئة ومتراصة ومتشابكة، وأنه يجب معالجة قضايا حقوق الإنسان في السياق العالمي من خلال نهج بناء وغير تصادمي وغير مُسيّس وغير انتقائي قائم على الحوار، بطريقة عادلة ومنصفة، وبموضوعية، واحترام سيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحياد وعدم الانتقائية والشفافية بوصفها المبادئ التوجيهية، مع مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد. وأُتفق في الوثيقة الختامية على العمل من أجل زيادة قبول الحق في التنمية وتفعيله وإعماله على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، حُثت جميع الدول على وضع السياسات اللازمة على الصعيد الوطني واتخاذ تدابير لإعمال الحق في التنمية بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وحُثت أيضاً على توسيع نطاق التعاون المفيد للجميع، من أجل ضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترضها، في سياق تعزيز التعاون الدولي الفعال من أجل إعمال الحق في التنمية. وعلاوةً على ذلك، حُثت آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على ضمان تفعيل هذه الحق على سبيل الأولوية، بسبل منها وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية<sup>(64)</sup>.

## باء- معارضة وضع صك ملزم قانوناً

60- من جهة أخرى، لم تؤيد عدة دول أعضاء وضع معيار قانوني دولي ملزم للحق في التنمية، وإن كانت قد كررت صراحةً تأكيد دعمها للحق في التنمية<sup>(65)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، زعمت إحدى الدول الأعضاء، التي ترى أن وضع صك ملزم قانوناً لن يكون وسيلة ملائمة وفعالة لإعمال الحق في التنمية، أن من المهم جداً، إذا أُريد إحراز تقدم في وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، التغلب أولاً على العقبات، والعمل على تحقيق المصالحة، والبحث عن سرديّة مشتركة<sup>(66)</sup>. بل وذهبت إحدى الدول الأعضاء، وهي تعرض رأيها بأن وضع صك ملزم قانوناً في هذه المرحلة سيكون له نتائج عكسية، لأنه لا يحظى بتأييد عالمي، إلى حد القول إن العمل من أجل وضع صك من هذا القبيل من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة<sup>(67)</sup>. وأعربت دولة عضو أخرى عن تحفظاتها بشأن وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، لأن هذا الصك، في رأيها، لا يحظى

(63) NAM 2019/CoB/Doc.11.

(64) NAM 2019/CoB/Doc.1، الفقرات 1-977 و 14-980 و 15-980.

(65) انظر المذكرة الشفوية المؤرخة 4 حزيران/يونيه 2019 الموجهة من الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي، في جنيف، إلى أمانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، في جنيف. متاح في:

[www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx)

وأعرب الوفد الدائم أيضاً عن أسفه لأن مجلس حقوق الإنسان حكم مسبقاً، في قراره 9/39، على نتيجة المناقشات الجارية في الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، مضيفاً أن تباين الآراء في فهم الحق في التنمية ما زال قائماً، مع وجود اختلافات جوهرية بشأن مسائل مثل دور المؤشرات، ومضمون الحق في التنمية، وآثاره، فضلاً عن الصكوك المناسبة لإعمال هذا الحق. (في 1 كانون الثاني/يناير 2020، كان الاتحاد الأوروبي يتألف من 28 دولة عضواً في الأمم المتحدة).

(66) مذكرة شفوية مؤرخة 31 أيار/مايو 2019 موجهة من الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي، في جنيف، إلى أمانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، في جنيف. متاح في :

[www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx)

(67) مذكرة شفوية مؤرخة 11 حزيران/يونيه 2019 موجهة من الوفد الدائم للبيختنشتاين، في جنيف، إلى أمانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، في جنيف. متاح في:

[www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx)

بتوافق الآراء، ويعني ازدواجية في الجهود، بل ويمكن أن يقلب توافق الآراء القائم. واقترحت بدلاً من ذلك مضاعفة الجهود لوضع معايير ومعايير فرعية تنفيذية لإعمال الحق في التنمية، وتحقيق توافق في الآراء بشأنها، ومواءمة هذه الجهود مع الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار خطة عام 2030. ورأت الدولة أن المناقشات المتعلقة بوضع صك بشأن الحق في التنمية يمكن أن تجري بعد وضع مبادئ توجيهية<sup>(68)</sup>.

## جيم - التقدم المحرز في وضع صك ملزم قانوناً

61- من الضروري، للمضي قدماً بالنهج الذي تتبعه أغلبية الدول الأعضاء، تعزيز إعلان الحق في التنمية وتنفيذه بصورة أكثر فعالية. ومن الواضح أن الإعلان يضع المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف المواتية لتحقيقه على عاتق الدول. وعلاوةً على ذلك، من واجب الدول الأعضاء أن تتعاون فيما بينها لضمان التنمية، وإزالة العقبات التي تعترضها، واتخاذ خطوات لتيسير الإعمال الكامل للحق في التنمية. ذلك أن التعاون الدولي جزء لا يتجزأ من إعمال هذا الحق وتحقيقه.

62- وفي هذا السياق، تؤمن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز إيماناً راسخاً بأن إعمال الحق في التنمية ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، وأن على المجتمع الدولي أن يبرهن على التزامه وأن يعطي الحق في التنمية المكانة الرفيعة التي يستحقها<sup>(69)</sup>.

63- ويعكس الحق في التنمية قيم ميثاق الأمم المتحدة ويشمل الأركان الثلاثة: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وإعمال هذا الحق وجيه وضروري لاحترام سائر حقوق الإنسان وحماتها وإعمالها<sup>(70)</sup>. وقد حان الوقت للتغلب على الاستقطاب السياسي وتجاوز النقاش والتركيز على التدابير العملية لتنفيذ إعلان الحق في التنمية. وحان الوقت أيضاً للاعتراف بالحق في التنمية حقاً تمكينياً رئيسياً يوفر أساساً معيارياً لإعمال سائر الحقوق<sup>(71)</sup>.

## سادساً - القيمة المضافة لوضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية

64- من المهم وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية لأن من شأنه أن يعزز التنمية الفعلية للدول ويحسن في الوقت ذاته الظروف المعيشية لسكانها. وستأتي القيمة المضافة الناشئة أيضاً من أن الصك سيوفر إطاراً ونهجاً قانونيين شاملين لسياسات وبرامج تخص جميع الجهات صاحبة المصلحة وتشمل جميع حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - مع إدماج جوانب من حقوق الإنسان ومن التنمية نظرياً وممارسةً.

65- واستخدمت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إعلان الحق في التنمية لحماية ثقافة الشعوب الأصلية والقبلية وطريقة عيشها. ويمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، في حكمين تاريخيين للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب - أحدهما يتعلق بالانتهاكات المزعومة بسبب تشريد مجتمع الإندورويس الأصلي من أراضي الأجداد، والآخر

(68) مذكرة شفوية مؤرخة 31 أيار/مايو 2019 موجهة من البعثة الدائمة للمكسيك، في جنيف، إلى الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، في جنيف.

(69) بيان أدلت به جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز.

(70) ورقة مقدمة من رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين إلى أمانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، جنيف. متاح في: [www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx).

(71) بيان عام أدلت به الهند في الدورة العشرين للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، جنيف، 29 نيسان/أبريل 2019.

يتعلق بانتهاك مزعوم لحقوق الإنسان للأوجيك، وهي جماعة تعيش في غابات كينيا<sup>(72)</sup>. ومع ذلك، فإن هذه الأمثلة استثناء أكثر مما هي قاعدة، ولا يزال الحق في التنمية، إلى حد كبير، يفتقر إلى أهلية التقاضي بشأنه. وسيوفر وضع صك ملزم قانوناً قيمة مضافة من خلال ترسيخ الأساس الذي يمكن من معالجة هذا الشاغل الهام على نحو أشمل.

66- وبالمثل، على الرغم من وجود إجراءات لتقديم تقارير عن الحقوق الجوهرية التي يتشكل منها الحق في التنمية، وعلى الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان يمكنه أن يمارس الإقناع الأخلاقي بشأن المنتهكين، فإن الحق في التنمية نفسه يفتقر إلى أساس مؤسسي راسخ يتركز عليه<sup>(73)</sup>. ومن شأن تدوين صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية أن يساعد على معالجة هذه الثغرة.

67- وعلاوةً على ذلك، لما كان الصك الملزم قانوناً سيجسد المبادئ المتصلة بحقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمساءلة، فضلاً عن مبدأ التعاون الدولي، بطريقة متكاملة، فإن هذا الصك سيكون قادراً على توجيه ردودنا على الشواغل والتحديات المعاصرة توجيهها أفضل.

68- ويمكن لصك ملزم قانوناً أن يساعد على جعل التنمية حقيقة واقعة للجميع، وذلك بضمنان تفعيل الحق في التنمية على سبيل الأولوية، وتوفير بيئة مواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل، والارتقاء بالحق في التنمية إلى مستوى سائر حقوق الإنسان والحريات الأساسية<sup>(74)</sup>. ومن شأن هذا الصك أن يساعد على تحسين كفاءة وضع سياسة إنمائية شاملة محورها الإنسان، وعمليات إنمائية قائمة على المشاركة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف<sup>(75)</sup>. كما أنه سيحفز الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات أكثر شمولاً واستدامة ومرونة.

69- ومن شأن إعمال الحق في التنمية أن يعزز تفعيل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يظل الحق في التنمية محورياً في تنفيذ خطة عام 2030، التي تعتمد اعتماداً عميقاً على اتباع جميع الدول نهجاً متكاملًا وكلياً وشاملاً، يسمح بتحقيق تنمية عادلة ومنصفة، وبلوغ الكرامة الإنسانية، واحترام حق تقرير المصير<sup>(76)</sup>. ذلك أن الحق في التنمية يمكن أن يوفر إطاراً متوازناً وشاملاً وتمكينياً لتدعيم الشراكة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز جميع حقوق الإنسان لكل في فرد في الوقت نفسه<sup>(77)</sup>.

70- وتتأني أهمية وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية أيضاً من إمكانية أن يكون بمثابة تدبير رئيسي للتصدي لتنامي عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وللتمييز التُّظمي والحرمان المستمر الذي تواجهه الفئات المهمشة أو الضعيفة تاريخياً و/أو أولئك الذين يعيشون في فقر. وبناءً على ذلك، يجب أن يشمل تدوين الحق في التنمية توزيعاً أكثر عدلاً وإنصافاً للموارد، والحكم الرشيد واتساق السياسات على جميع المستويات، والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه

(72) African Court on Human and Peoples' Rights, *African Centre for Minority Rights Development and Others v. Kenya* (2009), AHRLR 75 (ACtHPR 2009); and *African Commission on Human and Peoples' Rights v. Republic of Kenya*, ACtHPR, Application No. 006/2012 (2017).

(73) Paul Quintos, "Reclaiming the right to development", *Our World*, 21 November 2011.

(74) بيان أدلت به جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز.

(75) [www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd\\_at\\_a\\_glance.pdf](http://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_at_a_glance.pdf) (أطلع عليه في 7 تموز/يوليه 2020).

(76) بيان أدلت به جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز.

(77) بيان عام أدلت به الهند في الدورة العشرين للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، جنيف، 29 نيسان/أبريل 2019.

خاص على الأفراد والجماعات الذين تعرضوا تاريخياً للتهميش والتمييز<sup>(78)</sup>. وإعمال الحق في التنمية مهم للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ويمكن أن يحد من الآثار السلبية للعولمة.

71- وفي حين أن أي صك ملزم قانوناً سيتقيد بلا شك بالمبادئ والمفاهيم الواردة في إعلان الحق في التنمية، فإن التفاوض بشأن هذا الصك سيتيح فرصة لتعزيز وإثراء مضمون ذلك الإعلان. ومن شأن تدوين صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية أن يتيح فرصة لتأكيد البعد الجماعي لهذا الحق وإبرازه بشكل واضح<sup>(79)</sup>.

72- وسيشكل وجود إطار ملزم قانوناً خطوة هامة نحو إقامة نظام اجتماعي ودولي جديد أكثر إنسانية ومسؤولية<sup>(80)</sup>. وسيتيح فرصة لإثراء التعريف الكلي للتنمية، الذي ورد في إعلان الحق في التنمية، بالفكرة الهامة القائلة بأن التنمية ينبغي أيضاً أن تحترم البيئة وتحافظ عليها لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة. والواقع أنه سيتيح أيضاً فرصة لإدماج ضرورة استدامة التنمية على نحو مناسب، والحاجة إلى ضمان الإنصاف داخل الأجيال وبينها، والتمكين من مراعاة أزمة المناخ المستمرة التي سيلحق تأثيرها المدمر بالضرر بالفقراء والضعفاء والمهمشين أكثر من غيرهم. ولم تُجسّد هذه المسائل والمفاهيم الهامة في الإعلان لأنها لم تكن قد ظهرت أو تبلورت بعد عند اعتماده في عام 1986.

73- وتتأتى أهمية الصك الملزم قانوناً أيضاً من الفرصة التي سيتيحها لتعزيز الطابع الشامل للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتأكيد انطباقها على جميع الدول الأطراف على قدم المساواة، بصرف النظر عن مستوى تنميتها<sup>(81)</sup>.

74- ويجب أن تكون الحاجة إلى هذا الصك متأصلة أيضاً في التزامات الدول الأعضاء باتخاذ خطوات، منفردة ومن خلال التعاون الدولي، لضمان الأعمال الكامل لجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، سيعزز ذلك الدور الأساسي للتعاون الدولي، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ومنفصلة على السواء لتحقيق هذه الغاية<sup>(82)</sup>.

75- وفي حين أن الدولة هي الحامي الرئيسي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية داخل حدودها، فإن العديد من البلدان النامية ليست في وضع يسمح لها بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها، لأنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى الموارد المالية والقدرات التقنية للوفاء بالتزاماتها بفعالية في هذا الصدد<sup>(83)</sup>. وعلى خلفية الترابط العالمي المتزايد، من المفيد الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون المالي والتقني في النهوض بالحق في التنمية.

(78) رسالة مؤرخة 29 أيار/مايو 2019 موجهة من منظمة العفو الدولية إلى أمانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، في جنيف. متاحة في :

[www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToDevelopment.aspx)

(79) ظل إعلان الحق في التنمية، رغم اعتماده بأغلبية ساحقة من الأصوات، مثيراً للجدل عند البعض، حيث زعم أحد منتقديه الشديدين أن غموضاً كثيفاً يلف مسائل أساسية، منها مثلاً أن يجب اعتباره حقاً جماعياً أم فردياً (S. Fukuda-Parr, "The right to development: reframing a new discourse for the twenty-first century", (Social Research: An International Quarterly, vol. 79 (2012), pp. 839-864).

(80) ورقة مقدمة من رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين إلى أمانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، في جنيف.

(81) رسالة مؤرخة 29 أيار/مايو 2019 موجهة من منظمة العفو الدولية إلى أمانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، في جنيف.

(82) المرجع نفسه

(83) ورقة مقدمة من رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين.

76- وفي حين أن عملية التنمية يجب أن تكون مملوكة وطنياً وأن تكون مدفوعة بالاحتياجات والبرامج والأولويات الوطنية، فإنه يتعين استكمالها بعلاقات اقتصادية منصفة وبيئة اقتصادية مواتية على الصعيد الدولي، بسبب منها تعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية<sup>(84)</sup>. وعلى الصعيد الدولي، تنطوي المطالبة بالحق في التنمية من أجل العدالة الاجتماعية، في جملة أمور، على وضع سياسات اقتصادية سليمة تشجع النمو المقرون بالإنصاف. ويعني ذلك إجراء إصلاحات ديمقراطية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ وجعل العولمة شاملة للجميع؛ وإرساء التعاون الدولي على أساس التضامن الدولي؛ وإزالة أوجه عدم المساواة وعدم التماثل في التجارة العالمية؛ ومنع الفساد؛ وإلغاء الملاذات الضريبية، وتجنب دفع الضريبة، والتهرب الضريبي؛ ونقل التكنولوجيا؛ وإلغاء الديون الخارجية، على الأقل عن كاهل أقل البلدان نمواً<sup>(85)</sup>.

77- ثم إن تدوين الحق في التنمية مهم لجعل هذا الحق حقيقة واقعة للجميع، ولا سيما للفقراء ولأكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً، من أجل عدم ترك أحد خلف الركب. وسيكون من المفيد التركيز أيضاً على المساءلة عن دعم الحق في التنمية في المناقشات المفضية إلى وضع صك ملزم قانوناً<sup>(86)</sup>.

78- وسيستخدم هذا الصك في التدوين الوطني لحق يمكن من احترام حقوق الإنسان الأخرى وسيساعد على التدوين الدولي لنهج يتيح الحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على التمييز. وسيسمح ذلك أيضاً للمرة الأولى بتدوين مفهوم كلي ومتكامل للتنمية في صك ملزم قانوناً، وسيتيح فرصة لوضع معايير وطنية لإعمال هذا الحق<sup>(87)</sup>.

79- ويكتسب تدوين الحق في التنمية أهمية خاصة في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة. وسيوفر إطاراً قانونياً ينطوي على إمكانية أسنة السوق العالمية، وسيعزز التزامات التعاون الدولي المتصلة بالتنمية المستدامة<sup>(88)</sup>. وهذا الأمر يكتسب أهمية جديدة في سياق جائحة كوفيد-19 وما بعدها.

80- إن التركيز على مسؤولية الدول الأعضاء في قانون معاهدات حقوق الإنسان يحد من إدماج حقوق الإنسان في الجهود الإنمائية الدولية، ومن ثم من الوفاء بوعدها بتوفير الحماية لأولئك الذين يتأثرون سلباً بالعولمة. ويمكن أن تكمن القيمة المضافة المحتملة لصك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية أيضاً في استكمال نظام حقوق الإنسان الحالي يمثل هذا الصك الذي، مع تكراره تأكيد المسؤولية الرئيسية للدولة عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، قد يستلهم المبادئ المستمدة من التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساءلة المتبادلة، ومواءمة السياسات بين البلدان الشريكة، وإقامة شراكات دولية شاملة للجميع<sup>(89)</sup>.

81- ومن شأن وضع صك ملزم قانوناً أن يُستخدم في إبراز البُعد الجماعي للحق في التنمية، كما سيُتيح زيادة توضيح جوانبه الجماعية. وتتصل الإمكانيات المعيارية لصك ملزم بشأن الحق في التنمية، في المقام الأول، بالأبعاد الخارجية للحق، أي بجوانبه التضامنية. ومن شأن ترجمة مفهوم التضامن إلى واجب للتعاون والانخراط بنشاط في توطيد الشراكات الدولية دعماً للتنمية أن يمثل نتيجة أخرى جديدة

(84) بيان عام أدلت به الهند في الدورة العشرين للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، جنيف، 29 نيسان/أبريل 2019.

(85) ورقة مقدمة من رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين.

(86) رسالة مؤرخة 29 أيار/مايو 2019 موجهة من منظمة العفو الدولية إلى أمانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، في جنيف.

(87) ورقة مقدمة من رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين.

(88) المرجع نفسه.

(89) المرجع نفسه.

بالملاحظة لتدوين الحق في التنمية. ويمكن أيضاً أن يُنظر إليه باعتباره نوعاً من التضامن الوقائي الذي يقلل من ضعف البلدان أمام الأزمات البيئية والكوارث الطبيعية ويوفر قدرأً أكبر من القدرة على الصمود في المستقبل<sup>(90)</sup>.

## سابعاً – الاستنتاجات

82- من شأن وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية أن يهيئ بيئة مواتية للتنمية وظروفاً أكثر ملاءمة لجميع حقوق الإنسان. ومن شأنه أن ييسر اتباع نهج كلي لمعالجة أسباب الفقر النظامية والهيكلية؛ وتدعيم أساس النمو الشامل للجميع مع إيلاء الاهتمام الواجب لحقوق الفقراء والضعفاء والمهمشين؛ والمساعدة في الحد من التمييز؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ واستخدامه في إعادة تأكيد مبادئ تقرير المصير والسيادة الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية. ويمكن أن يُتوقع منه تعزيز الروابط الودية بين الدول الأطراف وتحفيز التضامن والتعاون الدوليين، ولا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية بوجه خاص، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال تدابير مثل:

- (أ) تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية؛
- (ب) تحسين فرص الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- (ج) نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية وتساهلية؛
- (د) بناء القدرات؛
- (هـ) تعزيز نظام تجاري عالمي ومفتوح وقائم على قواعد وغير تمييزي ومنصف؛
- (و) تدعيم اتساق السياسات والمؤسسات؛
- (ز) تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل.

83- كما سيتطلب إحراز تقدم دائم من خلال أعمال الحق في التنمية حكماً نظيفاً ورشيداً وسياسات إنمائية فعالة على الصعيد الوطني بالإضافة إلى علاقات اقتصادية منصفة وبيئة اقتصادية مواتية وداعمة على الصعيد الدولي.

84- ومن واجب جميع الدول الأعضاء أن تتعاون في إزالة العقبات التي تعترض التنمية. وفي هذا السياق، يؤدي التعاون الدولي دوراً بالغ الأهمية في النهوض بالحق في التنمية وإعماله. ومن شأن أعمال هذا الحق أن يعزز وينشط بدوره الشراكة العالمية من أجل التنمية.

85- وتبرز من جديد الحاجة الملحة للتعجيل في تطبيق الحق في التنمية وإعماله بالنظر إلى التحدي المتعدد الأبعاد المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والوفاء بالمهل الزمنية المحددة لأهداف التنمية المستدامة والناشئ عن جائحة كوفيد-19، والتهديدات المعاصرة التي تطرحها احتمالات الاختلال المناخي وتراجع التنوع البيولوجي.

86- وتجسيد التنمية، باعتبارها مفهوماً دينامياً، في صك ملزم قانوناً سيحتاج إلى الموازنة على نحو مناسب بين جوانب التنمية الأساسية غير القابلة للتصرف والاحتفاظ بمرونة تكيفها مستقبلاً في عالم متغير.

(90) المرجع نفسه.

87- ومن شأن تدوين الحق في التنمية في صك ملزم قانوناً، وإمكانية إنشاء هيئة تعاھدية جديدة مرتبطة به، أن يساعد على توجيه وتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي من أجل إقامة نظام اقتصادي واجتماعي وبيئي وقانوني دولي يفضي إلى الأعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية.

88- وينبغي أن يكون أي صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية متوازناً ومرناً، وأن يشجع على اتباع نهج متعدد الأطراف قوي وأن يُعرض على مستوى يبسر قبوله من عدد كاف من الدول الأعضاء.

89- وسيكون التبكير في تدوين صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح وسيسهم في التصدي بفعالية أكبر للتحدي المتمثل في تأمين حياة كريمة للجميع - الأجيال الحاضرة أو المقبلة على حد سواء - في بيئة نظيفة وسليمة وآمنة وصحية.